مركز تكامل للدراسات والأبحاث

دراسات محكمة

المرجعية الإيديولوجية وتأثيرها على مبدأ المناصفة بالمغرب:

دراسة في البعدين الديني والحزبي

أحلام حركات

دكتورة في القانون العام والعلوم السياسية

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، عين الشق، الدار البيضاء.

14 شتنبر 2024

ALL RIGHTS RESERVED

جميع الحقوق محفوظة

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على التأثيرات التي تخلفها الحركات الدينية والأحزاب السياسية بالمغرب على مبدأ المناصفة. في ظل الاختلافات الإيديولوجية بين مختلف الفرقاء السياسيين حسب مرجعية كل واحد منهما.

كما تروم هذه الدراسة، إلى الخروج بمجموعة من النتائج والاستنتاجات، قصد إيجاد الحلول الرامية إلى تفعيل المبادئ الدستورية المتعلقة بمبدأ المناصفة بعيداً عن الصراعات الإيديولوجية.

وبالتالي، فإن هذه الدراسة ستؤدي بنا إلى البحث عن التأثير الذي تخلفه الحركات الدينية والأحزاب السياسية على مبدأ المناصفة، والعوامل التي أسهمت في عدم تنزيل هذا المبدأ الدستوري كما كان يصبو إليه المشرع المغربي.

الكلمات المفتاحية

المناصفة، الحركات الدينية، الأحزاب السياسية، الإيديولوجية، دستور 2011.

Abstract

This study aims to examine the impact of religious movements and political parties in Morocco on the principle of parity, in light of the ideological differences between various political actors, based on each one's reference framework.

Additionally, the study seeks to present a set of findings and conclusions with the goal of finding solutions that aim to implement constitutional principles related to the principle of parity, free from ideological conflicts.

Thus, this study will lead us to explore the impact that religious movements and political parties have on the principle of parity, as well as the factors that have contributed to the failure to implement this constitutional principle as envisioned by the Moroccan legislator.

Keywords

Parity, Religious Movements, Political Parties, Ideology, 2011 Constitution

مقدمة

ظهرت الإرهاصات الأولى لمبدأ المناصفة سنة 1989 من طرف مجلس أوروبا، في الندوة التي انعقدت حول الديمقراطية التناصفية[1]، ولا يشير مفهوم المناصفة فقط إلى جعل تمثيلية بين المرأة والرجل عن طريق تطبيق عملية 50+50%، بل إن المناصفة تعني أن يتم العمل على احترام المساحة الجغرافية والنسبة الديمغرافية للمجتمع[2]، وهو ما تمت الإشارة إليه سنة 1992 في كتاب: "إلى السلطة، المواطنات: حرية، مساواة، مناصفة"، المنشور من طرف الحركة النسائية الفرنسية[3].

وقد عملت الباحثة الفرنسية "جيزيل حليمي"، تحديد المقصود بالمناصفة في التسعينيات، إذ اعتبرت المناصفة هي العمل على اقتسام مناصب المسؤولية بين الجنسين، بناء نسبة 50% لكل جنس[4].

وقد طرحت العلاقة الترابطية ما بين المناصفة وثقافة المجتمعات، العديد من النقاشات، في ظل الدور الذي تقوم به الثقافة المجتمعية في رسم صورة المجتمع وتحديد مساره، خاصة تلك المجتمعات التي تتكون من عدة حضارات وثقافات من بينها المغرب الذي يتكون من مجموعة من الثقافات والروافد المتعددة كما نص على ذلك دستور المملكة لسنة 2011.

هذه الثقافات المتعددة نجدها تتحكم في مسار أفراد المجتمع المغربي خاصة قضية المرأة، إذ نجد مجموعة من الأعراف المجتمعية بمجموعة من المناطق المغربية التي تتحكم في حياة المرأة، والتي تختلف من منطقة إلى أخرى.

إلى جانب ذلك، نجد بأن العامل الديني الذي يشكل فطرة للإنسان لقوله تعالى: **"فأقم وجهك للدين حنيفا فطرت الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون"**[5]، يشكل

---

[1] علال البصراوي، الحقوق الإنسانية للنساء بين القانون ومرجعية حقوق الإنسان، الطبعة الأولى، 2020، ص 111.

[2] المناصفة والتمثيلية السياسية العادلة للنساء، مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، منشور على الرابط: www.cerss.orgبتاريخ 19 فبراير 2019، تم الاطلاع عليه يوم 15 مارس 2024، على الساعة 00.14.

[3] العربي ايعيش، التجربة المغربية في الكوطا النسائية: 1991 – 2015، دراسة سوسيوسياسية، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة محمد الخامس – كلية العلوم القانونية والاقتصادية – أكدال – الرباط، 2018 – 2019، ص 10.

[4] العربي ايعيش، التجربة المغربية في الكوطا النسائية: 1991 – 2015، دراسة سوسيوسياسية، م، س، ص 165.

بدوره تحديا في تحديد مسار المرأة، وذلك في ظل قيام البعض بقراءة خاطئة للنصوص الدينية وتأويلها حسب رغباتهم.

على هذه الأساس فإننا نفترض مجموعة من الفرضيات، التي تتجلى على سبيل الذكر في:

- بكون الصراع الإيديولوجي بين الحركات الدينية والأحزاب السياسية أثر بشكل كبير على عدم تطبيق المبادئ الدستورية المتعلقة بمبدأ المناصفة.
- إن الثقافة المجتمعية التي تميز المجتمع المغربي بدورها أسهمت في عدم تفعيل المبادئ الدستورية المتعلقة بمبدأ المناصفة.

انطلاقا من ذلك، فإن موضوع الدراسة يثير إشكالية رئيسية تتمثل: في مدى تأثير المرجعية الإيديولوجية على مبدأ المناصفة؟

وتأسيسا على ذلك، فإن هذه الدراسة ستناقش المناصفة من منظور الحركات الدينية بالمغرب **(المحور الأول)**، وسنعالج فيها تأثير المرجعية الإيديولوجية للأحزاب السياسية على مبدأ المناصفة **(المحور الثاني)**.

المحور الأول: مبدأ المناصفة من منظور الحركات الدينية

لا شك فيه بأنه النصوص القرآنية لازالت تتمتع بمكانة هامة داخل المجتمعات الإسلامية بالرغم من التحولات التي عرفتها هذه المجتمعات، إذ تعتبر مصدرا لمجموعة من الأحكام القضائية[6]، خاصة تلك القضايا التي تهم المرأة والتي تعتبر أحكاماً قطعية.

وإسوة بباقي الديانات السماوية الأخرى، فقد كرم الدين الإسلامي قد كرم المرأة وأحسن تكريمها في مجموعة من الآيات القرآنية، وحررها من العبودية ورفع من شأنها داخل المجتمعات[7]، إذ قال الله تعالى في سورة النساء: "يا

[5] الآية 30 من سورة الروم.

[6] هاجر منصوري، تفسير القرآن في الإبستيمية المعاصرة: مقاربة تفكيكية نقدية للخطاب حول المرأة في تفسير ابن عاشور، في كتاب: حفريات الخطاب مقالات في منطق المعنى وحدث القراءة. ط 1، يونيو 2021. ص 571.

أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منها رجالاً كثيراً ونساء"[8]، وقال الله تعالى أيضا في سورة الحجرات: **"يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر و أنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا"**[9].

لكن لجوء البعض إلى تأويل تلك النصوص القرآنية حسب أهوائه ورغباته، أسهم في إخراج تلك الآيات من موضعها الصحيح، كما أسهم في إحداث رجة على مستوى النقاشات التي تهم قضية المرأة، الأمر الذي شكل عائقاً أمام تطور دور المرأة داخل المجتمع المغربي.

هذا الاختلاف في الرؤى حول تفسير النصوص الدينية يرجع بالأساس إلى اختلاف مبادئ وتوجهات تلك التنظيمات ليس التنظيمات اليسارية والإسلامية فقط، بل الاختلاف يقع ما بين التنظيمات الإسلامية نفسها، وذلك بين الرافض لعمل المرأة وبين المؤيد لها، الأمر الذي شكل عائقاً أمام تقدم المرأة.

ولأجل مقاربة تأثير العامل الديني على مبدأ المناصفة بالمغرب، نقف عند تباين الرؤى حول قراءة النصوص الدينية المتعلقة بالمرأة **(أولا)**، في حين سنخصص **(ثانيا)** لمناقشة تأثير الحركات الإسلامية على الرأي العام.

---

[7] نورة البوهالي، حماية المرأة بالمغرب بين التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية: دراسة مقارنة، مجلة استشراف للدراسات والأبحاث القانونية، عدد خاص، مارس 2019، ص 137.

[8] الآية 1 من سورة النساء.

[9] الآية 13 من سورة الحجرات.

أولا: تباين الرؤى حول قراءة النصوص الدينية المتعلقة بالمرأة

لقد كرم الدين الإسلامي المرأة في مجموعة من النصوص القرآنية، وأحدث ثورة حقيقية فيما يخص حقوق المرأة، جاعلاً لها مكانة خاصة مثلها مثل الرجل، فقد دعا إلى تعليم المرأة والسماح لها بالعمل، كما أن أوائل النساء شاركن في تدبير شؤون الدولة، وأقمن حلقات دراسية وفتحن أبوابهن لاستقبال المرضى، كما لعبن أدوار أ بارزة في الحياة السياسية[10].

كما أن الخلط والمغالطات الواقعة اليوم بخصوص مبدأ المساواة ما بين الرجل والمرأة التي نصت عليها الاتفاقيات الدولية والمنظمات الأممية، نص عليها الدين الإسلامي قبل ذلك، بل أن هذا الأخير يعتبر هو مصدراً لمجموعة من الحقوق[11].

إلا أن الملاحظ بأن هناك اختلافا حول تفسير الآيات القرآنية التي تناولت حقوق المرأة، وذلك جراء اختلاف الرؤى الفكرية بين مختلف التيارات الإسلامية، حيث إن التيار السلفي لازال يمنع المرأة من المشاركة السياسية، معتبراً بأنها مكانها يتجلى في تربيةالأطفال وخدمة زوجها[12].

ومن بين الآيات التي وقع فيها اختلاف نذكر على سبيل المثال ما يلي:

1- <u>القوامة:</u>

يقول الله تعالى في سورة النساء: (الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ على بَعْضٍ وَبِمَا أَنفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ)[13]، يقول ابن كثير في تفسيره لهذه الآية:

---

[10] لقد شاركت المرأة في مختلف المعارك للدفاع عن قبيلتها وعن أسرتها ودينها، بل تقلدت منصب قائد للجيش، إضافة إلى ذلك فقد قامت بتدبير شؤون الدولة كالسيدة أسماء الصليحي زوجة الملك علي محمد الصليحي، أو كالسيدة الحرة الملكة أروى بنت أحمد الصلحي...، كما قامت المرأة في تأطير النقاشات المتعلقة بالمواضيع الدينية والاجتماعية والسياسية التي تهم القبيلة، وعملت على مبايعة رسول الله صلى الله عليه وسلم. كما عملت المرأة بتقديم المساعدة الطبية والعلاجية للجرحى والمرضى وإطعام الأسرى.

- سعيد لعريبي، التمثيلية السياسية للنساء بالمغرب، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – جامعة الحسن الثاني –المحمدية، 2015-2016، ص 38-39.

[11] كوثر لقبيلي، مشاركة المرأة في الحياة السياسة المغربية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة الحسن الثاني – كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – المحمدية، 2019 – 2020، ص 45.

[12] عمر القراي، حقوق المرأة بين المواثيق الدولية والإسلام السياسي، ط1، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 1999، ص 21.

"أي الرجل قيم على المرأة، أي هو رئيسها وكبيرها والحاكم عليها ومؤدبها إذا اعوجت، بمعنى أن الرجال أفضل من النساء، والرجل خير من المرأة. ولهذا كانت النبوة مختصة بالرجال، وكذلك الملك الأعظم، وكذا منصب القضاء وغير ذلك، فالرجل أفضل من المرأة نفسه، وله الفضل عليها والإفضال، فمناسب أن يكون قيماً عليها..."[14].

ولا تبتعد نفس التفسيرات عن تفسير ابن كثير بخصوص تفسير الآية الرابعة والثلاثين من سورة النساء، بل كل التفسيرات اعتبرت أن الرئاسة والسلطة[15] للرجل والخضوع والطاعة للمرأة، إلا أن هناك اتجاها ذهب إلى تفسير هذه الآية حسب التطورات التي تعرفها المجتمعات العربية والإسلامية، إذ تبقى مقتصرة فقط على الحدود الأسرية ولا تشمل ما هو خارج عن العلاقة الزوجية[16].

في هذا السياق، ذهبت المحكمة الإدارية بفاس إلى إلغاء حكم كان مؤسسا على تفسير هذه الآية بشكل خاطئ، وذلك بعدما قامت مؤسسة تعليمية برفض تسجيل تلميذة متزوجة بدعوى أن زوجها يرفض ذلك، وقد جاء في حيثيات قرار المحكمة ما يلي:

"وحيث إن الفصل الخامس من دستور 1996 ينص على أن جميع المغاربة سواسية أمام القانون، كما أن الفصل السادس من هذا الدستور ينص على أن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة، بالإضافة إلى الفصل الثالث عشر الذي يؤكد على أن التربية والشغل حق للمواطنين سواء.

---

[13] الآية 34 من سورة النساء.

[14] إسماعيل ابن كثير، مختصر تفسير ابن كثير، اختصار وتحقيق: محمد علي الصابوني، المجلد الأول (دار القلم العربي)، ص 385.

[15] تكمن السلطة حسب السوسيولوجية العفوية في تلك السلطة التي تكون بيد الحاكم، كالشرطة والجيش والقضاء، وما لها ما أدوار في ردع الحركات المجتمعية والعصيان المدنية وغيرها من الأشياء الخارجة عن القانون، في حين ترى السوسيولوجية العلمية بأن السلطة يمكن أن تكون بيد أي شخص قوي، خاصة أن المجتمعات تعرف صراعات بين الفرد القوي والفرد الضعيف، وبالتالي يكون القوي بيده السلطة، ويحاول إقناع الآخرين وإغرائهم، فالسلطة حسب السوسيولوجية العلمية لا تتمثل فقط في القوة وإنما تتمثل حتى في ما هو رمزي كالمؤهلات العلمية والقرابة مع العائلات الحاكمة والموهبة والتدين...

- العتوم ميسون، صورة المرأة في البناء الثقافي – الاجتماعي في الأردن، في كتاب: المرأة العربية من العنف والتمييز إلى المشاركة السياسية، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد 70، يناير 2013، ص43.

[16] رمضان البوطي محمد سعيد، على الطريق العودة إلى الإسلام، ط 11 لبنان: مؤسسة الرسالة، 1992، ص 26.

وحيث إن المستفاد من النصوص المتقدمة أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع...

وحيث إنه بالرجوع إلى الشرع الإسلامي، يتبين أن الإسلام يساوي بين الرجل والمرأة في حق التعليم، وكان الرسول صلى الله عليه وسلم أول من طبق هذا المبدأ...

وحيث إنه على مقتضى هذا البيان، فإن استمرار الاستفادة من خدمات مرافق التعليم.. لا يعرقل بزواج التلميذة إن هي أصرت على مواصلة تعليمها، وليس لتواجدها بالمؤسسة أي مساس بالأخلاق العامة..."[17].

نتيجة لذلك، نجد البعض يستشهد بكلام لرسول الله صلى الله عليه وسلم، كقوله: "**ما أفلح قوم ولوا أمرهم امرأة**"، فهذا الحديث يجب أن يبقى في سياقه التاريخي والاجتماعي، وهو حديث فيه خلاف كبير كما أنه ورد في مناسبة تاريخية تختلف عن المجتمعات المعاصرة. كما أنه يتعارض مع ما جاء[18] في سورة النمل لقوله تعالى: "**إني وجدت امرأة تملكهم وأوتيت من كل شيء ولها عرش عظيم**"[19].

إذن فالمسألة التي يطرحها موضوع القوامة لا تتعلق بجنس من سيحكم، وإنما الأمر يتعلق بالآليات والوسائل التي سيحكم بها هذا الحاكم[20].

فباسم القوامة والتفسير الخاطئ لهذه الآية لازالت المرأة في مجموعة من البلدان العربية محرومة من المشاركة السياسية[21]، بل إن في المجتمع المغربي لازالت بعض الأحزاب والتنظيمات السياسية لا تسمح للمرأة أن تتقلد منصب الأمينة العامة أو ترشحهن لرئاسة مجلسي البرلمان، والأمر لا ينطبق على الأحزاب الإسلامية فقط، بل

---

[17] قرار صادر عن المحكمة الإدارية بفاس، حكم عدد 96/295 صادر بتاريخ 17 يوليوز1996، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 22، يناير – مارس 1998، ص 119 – 122، أورده: بلحساني الحسين، الدعوة إلى تحرر المرأة بين خصوصيات الهوية ومقتضيات الحداثة، مجلة الحقوق، العدد المزدوج 16 – 17، السنة التاسعة، فبراير – دجنبر 2014، ص 29 – 30.

[18] هشام الهداجي ، حقوق المرأة في الفكر الإسلامي المعاصر: محمد شحرور أنموذجا، في كتاب: وضعية المرأة في البلدان المغاربية: الفكرة، القانون، الاجتماع والسياسة، مجلة العلوم القانونية، العدد السابع، ص 64 – 65.

[19] الآية 23 من سورة النمل.

[20] حقوق المرأة في الفكر الإسلامي المعاصر: محمد شحرور أنموذجا، م، س، ص65.

[21] بلحساني الحسين، الدعوة إلى تحرر المرأة بين خصوصيات الهوية ومقتضيات الحداثة، م، س، ص 28.

الأمر ينطبق على الأحزاب اليسارية كذلك، وهو ما يدل على أن تفسير هذه الآية يكون حسب أهواء ورغبات كل تيار سياسي وديني.

2- القضاء:

يقول الله تعالى في سورة البقرة: "**ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة**"[22]، وفي تفسير هذه الآية يقول الشيخ الطاهر ابن عاشور في كتابه "التحرير والتنوير"، بأن هذه الآية الكريمة تضع مبدأ المساواة بين الرجال والنساء في كافة الحقوق والواجبات، وأن المقصود بالدرجة حسب ما جاء في الآية الكريمة، هو أن الرجل له الحق في التعدد عكس الزوجة[23]، كما أن الرجل له قوة جسمانية وبدنية قوية عكس الأنثى، هذا هو المقصود بالدرجة حسب الآية الكريمة. في حين قامت عدة تيارات بتأويل هذه الآية.

وقد ذهب معارضو تولية المرأة القضاء إلى القول بأن هذه المهنة تتطلب من المرأة الخروج إلى الشارع للاطلاع على الأدلة، ومباشرة الحكم بين الطرفين، وهذا محظور عليهن، لأن مكان المرأة حسب هؤلاء هو البيت وتربية الأبناء وليس الاختلاط[24].

3- مسألة السفر:

رغم التطورات التي عرفتها المجتمعات العربية والإسلامية فما يخص التعليم والعمل، فإن هناك بعض الأسر في المجتمع المغربي التي لازالت تمنع ابنتها بناتها من السفر قصد العمل أو متابعة دراستها، وذلك تفسيرا لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "**لا يحل لامرأة مسلمة أن تسافر مسيرة ليلة إلا ومعها رجل ذو محرمة منها**"[25].

فإذا كانت المرأة تحتاج إلى مرافق لها في السفر، فإن الرجل لا يحتاج إلى موافقة زوجته في ذلك، كما أن الأطفال لا يحتاجون موافقة والدتهم، في الوقت الذي يحتاج فيه الأطفال موافقة الأب[26].

---

[22] الآية 228 من سورة البقرة.

[23] تفسير قوله تعالى: "ولهن مثل الذي عليهن بالعروف"، منشور على الرابط التالي: www.islamqa.info تم الاطلاع عليه بتاريخ 2024/05/27 على الساعة 16.12.

[24] السيد عرفة إيمان، المرأة وولاية القضاء، مصر: كلية الحقوق جامعة مدينة السادات، ص 34.

[25] رواه البخاري في كتاب النكاح، باب لا يخلون رجل بامرأة إلا مع ذي محرم.

فالرجل العربي أحيانا يذهب إلى ربط قضية المرأة بالخطاب الديني، بحيث يصبح هذا الخطاب موجهاً نحو المرأة بشكل خاطئ، وذلك نتيجة لعدم فهم مجموعة من النصوص الدينية التي تذهب معانيها عكس هذا الخطاب الذي يمارسه الرجل اتجاه المرأة باسم الدين وباسم الحفاظ على الهوية الإسلامية[27].

إن الدين الإسلامي هو مقوم عقائدي وثقافي يشمل مجموعة من المبادئ السمحة، لكنا اليوم مطالبون بتفسير النصوص الدينية بما يتماشى مع عملية تجويد التأويل والفقه المقاصدي وما تعرفه المجتمعات العربية والإسلامية من تطورات[28].

وعليه، فإنه لا يجب أن نستغرب إذا وجدنا المرأة الغربية أكثر تقدماً وتطوراً من حيث مبدأ المساواة فيما بينها وبين الرجل مقارنة مع المرأة العربية وبالأخص المغربية، وذلك راجع بالأساس إلى وجود فهم خاطئ لبعض النصوص القرآنية والتي تطبق في غير محلها، نظرا للتطورات التي أصبحت تعرفها المجتمعات الإسلامية، الأمر الذي جعلنا نتشبث ببعض التقاليد والأعراف التي تعيق تطور دور المرأة، بل تعود بنا لعهود مضت[29] تختلف عن الواقع الذي نعيشه، ولكن لا يجب أن يتم تفسير ذلك على أساس التخلي عن مبادئ الدين الإسلامي السمحة.

هذا الاختلاف ما بين العلماء المسلمين، أدى إلى إعطاء مفهوم خاطئ للدين الإسلامي، الأمر الذي كان له انعكاس سلبي على حياة المرأة وعلى تنمية المجتمع[30].

---

[26] الفقيه شبر، المرأة العربية المعاصرة وإشكالية المجتمع الذكوري: رؤية في البعد السيكولوجي لدى الفرد المسلم اتجاه المرأة، ط 1 2009، ص 105.

[27] خديجة السلاسي، المرأة بين الدين والحداثة/ سياقات وإكراهات الحداثة، في كتاب: المرأة رهان تحديث المجتمع ودمقرطته، المغرب: الملتقى الوطني للمرأة ببني ملال، جمعية الشعلة للتربية والثقافة، 2020، ص 17 – 18.

[28] مرجع نفسه، ص 18.

[29] عبد السلام هادوش، إدماج المرأة في التنمية في محك السياسة الشرعية، ط1 المغرب: مطبعة النجاح، 2001، ص 204.

30 عيتان لميس وآخرون، المرأة والتنمية في تونس بين الموروث ونزعة التجديد، في كتاب: المرأة والتنمية، الدار البيضاء: أشغال الندوة المغاربية حول: المرأة والتنمية المنظمة بشراكة مع مؤسسة هانز زايدل الألمانية ومجلس جهة فاس – مكناس، يومي 6 و7 مارس 2020، الدار البيضاء، مركز الدراسات في الحكامة والتنمية الترابية، 2020، ص 103.

ثانيا: الحركات الدينية والرأي العام

تؤكد الدراسات التي همت الأديان الثلاثة (الإسلام والمسيحية واليهودية)، بأن هذه الأديان لها مواقف خاصة اتجاه المرأة، فكل حركة دينية من هذه الأديان تنظر إلى المرأة من منظور خاص[31]، خاصة بعد هجمات الحادي عشر من شتنبر 2001 الإرهابية بحيث تحولت هذه النظرة اتجاه المرأة المسلمة في بعض الأحيان إلى نظرة الخوف منها وفي أحيان أخرى إلى الخوف على مستقبلها[32]. وهو ما جعل الحركات الدينية التي تمثل الأديان الثلاثة تشكل تكتلات للدفاع عن المرأة، ومن بينها الحركات الإسلامية في المجتمعات الإسلامية.

ويقصد بالحركات الإسلامية بكونها تلك الحركات والتنظيمات التي تتخذ من الدين الإسلامي مرجعاً لها، وحسب عبد الوهاب الأفندي، فإن المقصود بالحركات الإسلامية هي تلك الحركات التي تستخدم مبادئ ومقومات الشريعة الإسلامية في كل معاملاتها سواء كانت هذه المعاملات تهم القضايا الاجتماعية أو القضايا السياسية. وقد ظهرت هذه التنظيمات نتيجة لظهور مجموعة من المفاهيم التي تحاول أن تخرج المجتمعات الإسلامية عن مقومات ومبادئ الشريعة الإسلامية، ومن بين هذه المفاهيم نجد مفهوم الحداثة الذي يعتبر مفهوماً نقيضاً للحركات الإسلامية[33].

---

[31] فاطمة قاسم سبيتي، سياسة الأحزاب، والدين والمرأة في القيادة: لبنان من منظور مقارن، ط 1، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، مارس 2015، ص 85.

[32] بعد الأحداث الإرهابية ل 11 شتنبر 2001 بالولايات المتحدة الأمريكية تغيرت نظرت الناس اتجاه المرأة المسلمة، وهو ما دفع الحركات الإسلامية للدفاع عنها.

- Anke Schuster, Religious Political Parties: A Gap in Multucultural Theories, The Workshop, Multiculturalism and Moral Confict, Conflict, Great Britain: University of Durham, Durham,21-23,March 2007, P:4 , and Afred Stepan and Graeme Robertson, Arab, Not Muslim, Exceptionamism, Journal of Democracy, vol, 15, Nº 4, (October 2004), Pippa Norris and Ronald Inglehart, Sacred and Secular: Religion and Politics Worldwide, Cambridg Studies in Social Theory, Religion and Politics (Cambridge, MA:Cambridge Unversity Press, 2004), Janine A. Clark and Politics, Vol 35, Nº 3, (April 2003), and Steven Fish, Islam and Authoritarianism, Xorld Politics, vol 55 (October 2022).

- أوردته: سبيتي، المرجع نفسه، ص85.

[33] نادية لهديلي، الحركات الإسلامية في المغرب والمشاركة السياسية: جماعة العدل والإحسان وحزب العدالة والتنمية، السياسة والقانون، العدد 19، يناير 2018، ص 279.

في حين عرفها اتجاه ثاني بكونها، تلك الحركات التي تتكون من مجموعة من الأفراد والجماعات التي ساهمت في بناء الصحوة الإسلامية على أساس مقاصد الدين الإسلامي[34].

وقد ظهرت هذه الحركات في كافة المجتمعات الإسلامية، ولم يكن المغرب بعيداً عنها، إذ يضم مجموعة من التنظيمات الدينية، والتي تختلف أهدافها ووسائل عملها، والتي يتجلى دورها الأساسي في الدفاع عن القضايا المجتمعية على أساس مقومات الشريعة الإسلامية ومقاصدها السمحة.

لكن هذه الحركات الإسلامية بالمغرب عرفت عدة انشقاقات خاصة بعد الأحداث الإرهابية التي شهدها المغرب يوم السادس عشر من ماي عام 2003، وما أعقبت هذه الأزمة من اعتقالات في صفوف الإسلاميين، وحل مجموعة من الجمعيات والحركات الدينية. وقد رأت هذه الحركات بأن العلمانيين يشكلون أكبر خطر على السلفيين، وهو ما دفعهم إلى ترصيص صفوفهم وخلق جبهة موحدة للدفاع عن توجهاتهم[35]، خاصة بعد النقاشات التي خلقتها مدونة الأسرة والخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية.

ولأجل الوقوف عند موقف الحركات الإسلامية بالمغرب من قضية المرأة، سنقف عند كل من جماعة العدل والإحسان **(1)**، وحركة التوحيد والإصلاح **(2)**.

1- جماعة العدل والإحسان

ترجع الإرهاصات الأولى لتأسيس جماعة العدل والإحسان إلى عام 1974، خاصة ما أحدثته رسالة "الإسلام والطوفان"، التي وجهها مؤسس الجماعة إلى الملك الراحل الحسن الثاني[36]، وما أحدثته هذه الرسالة من نقاشات على المستوى الوطني والدولي. وبالرغم من كون أن جماعة العدل والإحسان غير معترف بها من طرف وزارة

[34] الطاهر الطاهر سعود، الحركات الإسلامية في الجزائر: الجذور التاريخية والفكرية، ط 1، مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2012، ص 47.

[35] محمد مصباح، بين الدعوة والسياسة: كيف أدى التسيس إلى انقسام السلفيين في المغرب، المغرب: المعهد المغربي لتحليل السياسات، يناير 2018، ص 10.

[36] محمد ضريف، جماعة العدل والإحسان: قراءة في المسارات، ط 1، المغرب: المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، 1995، ص 9.

الداخلية إلا أنها تعتبر من أكبر الحركات الإسلامية تنظيماً سواء على المستوى الوطني أو على المستوى العربي والإسلامي، بل كانت ستعتبر أكبر حزب سياسي بالمغرب في حالة تحولها من تنظيم ديني إلى حزب سياسي.

وتعتبر جماعة العدل والإحسان من التنظيمات المخالفة لباقي الحركات السلفية الجهادية، كجماعة أهل السنة والجماعة، وجماعة الصراط المستقيم، والجماعة السلفية، وذلك نظراً لكون جماعة العدل والإحسان ترفض العنف، وتعبر عن مطالبها بشكل سلمي لأن في نظرها العنف يولد العنف[37].

ونظراً لمكانة هذا التنظيم داخل المجتمع المغربي والمجتمعات العربية والإسلامية، فإنه يقوم بمشاركة الرأي العام في مختلف القضايا، سواء تعلق الأمر بالاستفتاء الدستوري، أو بالانتخابات، أو بالحكومة والبرلمان، أو بالقضايا الاجتماعية التي تهم شريحة واسعة من فئات المجتمع المغربي.

وتعتبر قضية المرأة من بين القضايا التي اهتمت بها جماعة العدل والإحسان بشكل كبير، خاصة النقاشات التي عرفها المغرب حول مدونة الأسرة والخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية التي جاءت بها حكومة عبد الرحمان اليوسفي.

وبهذا الخصوص يرى مؤسس جماعة العدل والإحسان "عبد السلام ياسين"، بأن الحل الإسلامي هو الذي يجب أن يهيمن في كل القضايا خاصة في العلاقة الأسرية بما فيها إنصاف المرأة وقوامة الرجل[38]، وذلك تنزيلاً لما جاء في قوله تعالى: (الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ وَبِمَا أَنفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ)[39].

لذلك حسب جماعة العدل والإحسان يجب نشر مبادئ الشريعة الإسلامية التي قوامها المرأة الراعية لحقوق أسرتها، خاصة أن المرأة تعتبر الراعية الأولى لبيت زوجها[40]، فالمسؤولية في جميع الوظائف العامة للدولة هي ملزمة

---

[37] نادية لهديلي، الحركات الإسلامية في المغرب والمشاركة السياسية: جماعة العدل والإحسان وحزب العدالة والتنمية، السياسة والقانون، م، س، ص 279 – 281.

[38] عبد السلام ياسين، المنهاج النبوي: تربية وتنظيماً وزحفاً، ط 2، المغرب: 1989، ص 117.

[39] الآية 34 من سورة النساء.

[40] عبد السلام ياسين، الإحسان، ج 2، ط 2، المغرب: 2018، ص 120.

لكل رجل مسلم وامرأة مسلمة ويفصلهما[41] قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "**ألا كلكم راع، وكلكم مسؤول عن رعيته. الأمير الذي على الناس، والرجل على أهل بيته، وهو مسؤول عن رعيته، والمرأة راعية على أهل بيت زوجها وولده، وهي مسؤولة عنهم**"[42]، لذلك فإن مكانة المرأة حسب جماعة العدل والإحسان تكمن في تربية الأبناء وخدمة زوجها.

أما بخصوص تقلد المرأة للوظائف الحكومية، فإن جماعة العدل والإحسان تعتبر ذلك منكراً لأن المرأة تكون في خلوة مع الرجال وبالتالي، لا يجب للمرأة أن تخرج للكسب لأن نفقتها واجبة على والديها قبل أن تتزوج، وعلى زوجها عندما تتزوج، وعلى أبنائها عندما تكبر في السن[43]. ف"إذا كانت الديمقراطية والمساواة كما يرى البعض هي أن يتم التحرر من مبادئ الشريعة الإسلامية فإن هذا يكون مرفوضاً في مجتمعنا، حسب رأي مؤسس الجماعة عبد السلام ياسين"[44].

فدور المرأة حسب رأي جماعة العدل والإحسان يكمن في حماية الأسرة عند غياب الرجل، وتتجلى هذه الحماية في تربية أجيال المستقبل، في حين يتجلى دور الرجل في رعاية أفراد أسرته وذلك من خلال إطعامهم[45].

ويرجع هذا الرأي إلى كون المرأة تعتبر من الفئات الضعيفة والمستضعفة داخل المجتمع، لذلك يجب حمايتها من كل ما تتعرض له من ظلم وتهميش، لأنها ركن من أركان المجتمع ومن أولويات البرامج الاجتماعية التي يجب على الدولة أن تقوم بها قصد حماية المرأة من الفتن والظلم[46]، وذلك لأن العدل والمساواة في نظر جماعة العدل والإحسان يجب أن يكون على أساس مبادئ ومقومات الشريعة الإسلامية[47].

---

[41] عبد السلام ياسين، العدل: الإسلاميون والحكم، ط 3، المغرب: 2018، ص 133.

[42] حديث شريف، رواه البخاري عن عبد الله بن عمر.

[43] عبد السلام ياسين، العدل: الإسلاميون والحكم، م، س، ص 304 – 306.

[44] محمد ضريف، جماعة العدل والإحسان: قراءة في المسارات، م، س، ص84.

[45] عبد السلام ياسين، المنهاج النبوي: تربية وتنظيماً وزحفاً، م، س، ص 142.

[46] المرجع نفسه، ص 282.

[47] نادية لهديلي، الحركات الإسلامية في المغرب والمشاركة السياسية: جماعة العدل والإحسان وحزب العدالة والتنمية، السياسة والقانون، م، س، ص 281.

2- **حركة التوحيد والإصلاح:**

تعتبر حركة التوحيد والإصلاح الذراع الدعوي لحزب العدالة والتنمية والحليفة الطبيعية للحركات السلفية[48]، وقد تأسست هذه الحركة في السبعينيات قبل أن تقوم في عام 1996 إلى تغيير اسمها إلى "حركة التوحيد والإصلاح"، وذلك بعد قيام اندماج بين كل من حركة الإصلاح والتجديد ورابطة المستقبل الإسلامي.

أما فيما يخص مسألة المرأة، فإن حركة التوحيد والإصلاح تعتبر الدين الإسلامي هو عماد الأسرة المغربية، خاصة أن المكانة التي تعرفها الأسرة هي مكانة منبثقة من الميثاق الغليظ الذي يربط الرجل بالمرأة، مما يجب معه أن تضمن وتصان حقوقها وفقاً لمبادئ ومقاصد الشريعة الإسلامية. وأن تحسين مكانة المرأة كيفما كان سنها، يعد من الشروط الضرورية لنشر القيم الدينية ما بين أفراد المجتمع المغربي[49].

ويجب على الدولة أن تعطي العناية اللازمة للمرأة المغربية، وذلك من خلال تحسين مكانتها داخل المجتمع المغربي، وإعطائها حقوقها الدستورية، خاصة تلك الحقوق المتعلقة بالشغل وبالصحة وبالتعليم، وذلك على أساس المساواة، ورفع الحيف والظلم والتهميش عن النساء، وما يتعرضن له من استغلال في الفضاء العام، مع المحافظة على مقاصد الشريعة الإسلامية فيما يخص صون كرامة المرأة[50].

وفي المذكرة التي قدمتها حركة التوحيد والإصلاح بشأن الإصلاح الدستوري لسنة 2011، فقد جاءت بمجموعة من المطالب فيما يخص حقوق المرأة لمغربية، إذ طالبت هذه الحركة في مذكرتها بضرورة أن يتم التنصيص في الدستور الجديد على إحداث مبادرة شعبية ومدنية، يكمن دورها في الطعن في القوانين التي تتعارض مع الهوية[51]

---

[48] محمد مصباح، بين الدعوة والسياسة: كيف أدى التسيس إلى انقسام السلفيين في المغرب، م، س، ص 10.

[49] ميثاق حركة التوحيد والإصلاح، حركة التوحيد والإصلاح، الرباط: الطبع شمس برينت، 2019، ص 65.

[50] ميثاق حركة التوحيد والإصلاح، م، س، ص 66.

[51] ترى السوسيولوجيا العفوية بأن الهوية هي فطرة طبيعية وجاهزة تولد مع الإنسان ولا تتغير، في حين ترى السوسيولوجية العلمية عكس ذلك، إذ ترى هذه الأخيرة بأن الهوية تتبدل وتتغير باستمرار لأنها تولد داخل صراع مجتمعي، لأنه لا يوجد هناك فرد عبقري ولا يوجد ذكاء خارق، وإنما هذا الابتكار يمكن أن ينطلق من أي مكان وفي أي زمان.

- أنظر: العتوم ميسون، صورة المرأة في البناء الثقافي – الاجتماعي في الأردن، م، س، ص 41.

المغربية والمرجعية الإسلامية وكل ما يتعارض مع مقومات الدولة المغربية، كما يجب على المجلس الدستوري أن يراقب القوانين التي تتعارض مع النصوص القطعية للإسلام[52].

إضافة إلى ذلك، فقد طالبت حركة التوحيد والإصلاح في مذكرتها، بضرورة السماح للحركات الدينية بأن تكون ممثلة داخل المؤسسات الدستورية التي سيتم إحداثها في الدستور الجديد، وذلك حفاظاً على هوية وقيم المجتمع المغربي[53].

الملاحظ من خلال هذه المطالب التي رفعتهما حركة التوحيد والإصلاح إلى اللجنة المكلفة بوضع الدستور، أنها تهدف إلى القطع مع مطالب الأحزاب والحركات اليسارية فيما يخص الحق في المساواة في الإرث وكذا إلغاء عقوبة الإعدام وإباحة الإجهاض، وذلك من خلال مراقبة القوانين التي تخالف الهوية الدينية للمجتمع المغربي.

إلى جانب ذلك، طالبت حركة التوحيد والإصلاح كذلك، بضرورة أن تضمن الدولة لجميع أفراد المجتمع وعلى أساس المساواة الحق في الصحة والتعليم المجاني للجميع. كما أنه لجميع شرائح المجتمع المغربي الحق في الاستفادة من خيرات وثروات الوطن والشغل وذلك بدون أي تمييز بين الجنسين، كما أنه من واجب هؤلاء الأفراد القيام بخدمة البلاد والمساهمة في تنميته[54].

ولأجل حماية الأسرة المغربية، فقد دعت مذكرة حركة التوحيد والإصلاح إلى إحداث مؤسسة الأسرة، وذلك حماية لكل الفئات الضعيفة، كالأم والطفل والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة وصون كرامة المرأة المغربية[55].

وعلى هذا الأساس فقد أقرت حركة التوحيد والإصلاح بالمساواة المساواة في الانتخاب والترشح لهياكلها التنظيمية بين النساء والرجال، وذلك بدون أي تمييز56، وحسب ميثاق الحركة فإن هذه الأخيرة تهدف إلى

---

[52] مذكرة حركة التوحيد والإصلاح بشأن الإصلاح الدستوري لسنة 2011، ص 5.

[53] المرجع نفسه، ص 6.

[54] المرجع نفسه، ص 6.

[55] المرجع نفسه، ص6.

[56] مصطفى الخلفي، وآخرون، حركة التوحيد والإصلاح المغربية: البناء والكسب، التطلعات والتحديات، ط 1، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، 2015، ص 171.

الحفاظ على التماسك الاجتماعي نظام أسري يقوم على أساس مبادئ الشريعة الإسلامية. ويهدف العمل النسائي حسب ميثاق الحركة إلى:

- تحرير المرأة وتكريمها وفقاً لمقاصد الشريعة الإسلامية؛
- وضع ترسانة قانونية إسلامية تهتم بمسألة المرأة؛
- تكريم الأمومة مادياً ومعنوياً؛
- مواجهة المرجعيات الغربية التي تحاول استهداف المرأة المغربية؛
- تكوين وتأهيل المرأة في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والإعلامية؛
- تأهيل تيار نسائي شعبي يهدف إلى الدفاع عن الأسرة المغربية، وذلك بالتعاون والتنسيق مع مختلف الهيئات والمؤسسات[57].

من خلال ما تقدم، نستخلص بأن العامل الديني الذي تقوم عليه الحركات الإسلامية بالمغرب له تأثير كبير على التنزيل الفعلي لمبدأ المناصفة، خاصة أن الرؤى التي أعطيت لقضية المرأة من طرف كل من جماعة العدل والإحسان وحركة التوحيد والإصلاح تبقى رؤى مختلفة بين التيارين، فإذا كانت جماعة العدل والإحسان تعتبر الوظيفة منكراً فإن حركة التوحيد والإصلاح لا ترى مانعاً في ذلك، وهو ما يدل على أن هناك ارتباك لدى الحركات الإسلامية من موقف مسألة المرأة، كما أن هناك تباينات واضحة فيما يخص موقف الحركات الإسلامية من تدبير المرأة للشأن العام وحصتها على رأس المناصب العليا[58].

المحور الثاني: تأثير المرجعية الإيديولوجية للأحزاب السياسية على مبدأ المناصفة

ارتبط الصراع حول مبدأ المناصفة، باختلاف إيديولوجية الأحزاب السياسية بالمغرب، فهناك من يدعو إلى التشبث بالمرجعية الإسلامية مثل حزب العدالة والتنمية **(أولا)**، وهناك ما ينادي بالحداثة وفق المعايير الدولية كحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية **(ثانيا)**.

---

[57] المرجع نفسه، ص 171 – 172.

[58] فاطمة قاسم سبيتي، سياسة الأحزاب، والدين والمرأة في القيادة: لبنان من منظور مقارن، م، س، ص 84.

أولا: حزب العدالة والتنمية

عرفت الحركة الإسلامية بالمغرب عدة تحولات منذ سنة 1997، هذه التحولات تتجلى في توحيد التنظيمات الإسلامية في تنظيم واحد، وهو التنظيم الذي أصبح يحمل اسم "حركة التوحيد والإصلاح"[59]، هذا الاندماج أو التحول الذي شهدته الحركة الإسلامية خلال تلك الفترة ارتبط ظهوره بإعادة إحياء قضية المرأة، من خلال كل من مدونة الأسرة من جهة، ومع الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية من جهة ثانية، مما كان له تأثير ذلك على قضية المرأة المغربية.

وللكشف عن هذا التأثير سنغوص في المراحل التي مرت منهما قضية المرأة المغربية بمرحلتين، مرحلة تمتد من عام 1999 وتنتهي في عام 2004، وهي المرحلة التي تجسدها كل من الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية وتعديل مدونة الأسرة، أما المرحلة الثانية فتنطلق من عام 2011 إلى عام 2024، وهي المرحلة التي يجسدها كل من دستور 2011 وتعديل مدونة الأسرة.

- **المرحلة الأولى: 1999 – 2004:**

اتجه حزب العدالة والتنمية ذي المرجعية الإسلامية، منذ الإعلان عن الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية إلى تأسيس جبهة قصد إفشال هذه الخطة الوطنية، إلى جانب المحجوبي أحرضان عن حزب الحركة الشعبية، وكذا الفقيه البصري الذي كان من مؤسسي حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، هذه الهيئة أطلق عليها اسم: "الهيئة الوطنية لحماية الأسرة المغربية"، ولم يتوقف الأمر هنا، بل تجاوزه الأمر إلى تشبيه هذه الهيئة بالانتفاضة التي قام بها الشعب المغربي ضد الظهير البربري[60].

---

[59] عبد الرحيم العلام، في الظروف المحيطة بفوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات المغربية: الأسباب والتحديات، مجلة القضاء المدني، العدد 12، المغرب: 2016، ص 241 – 242.

[60] محتات الرقاص، أحرضان، الخطيب، الفقيه البصري، الفرقاني، الرميد، بنكيران... يعلنون عن ميلاد هيئة لحماية الأسرة، المغرب: جريدة بيان اليوم، نونبر 2000، ص 17.

كما أن حزب العدالة والتنمية، دعا إلى رفض كل الاتفاقيات الدولية التي التزم المغرب بها فيما يتعلق بخطة إدماج المرأة، وربط الحزب ذلك الرفض بمبرر كون المغرب بلداً إسلاميا، بالتالي فإن المرجعية الدولية لا تصلح في بلد إسلامي مثل المغرب[61].

من جانب أخرى، فإن قراءة حزب العدالة والتنمية لمضمون الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية جاءت قراءة مرتبطة بما هو سلبي أكثر مما هو إيجابي، وما يدفعنا إلى تأكيد ذلك، هو كون الحزب لم ينكر الاقتراحات الإيجابية الممثلة في محاربة الأمية، الصحة الإنجابية...إلخ، إلا أن الحزب نظر إلى تلك المفاهيم من منظور يساري – علماني، وهو ما أكد عليه "المقرئ أبوزيد الإدريسي"[62].

- **المرحلة الثانية: 2011 – 2024:**

إن القيام بالمراجعات تستدعي بالضرورة العمل على التكيف مع المستجدات المجتمعية والتفاعل مع مكونات المجتمع، سواء أكانت هذه المكونات قريبة أو بعيدة من حيث المرجعية الإيديولوجية[63]، هذا التكيف والتفاعل هو ما ذهب إليه حزب العدالة والتنمية بعد مرحلة دستور 2011، إذ الملاحظ هو كون الحزب تخلى شيئا ما عن مطالبه السابقة المتعلقة بقضية المرأة، هذه التحولات تظهر ملامحها بالأساس من خلال مذكرة الحزب المقدمة إلى اللجنة الاستشارية التي قامت بصياغة دستور 2011، إذ أن الحزب الذي سبق له وأن دعا إلى رفض الالتزامات الدولية التي التزم بها المغرب في إطار الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية، فإن موقفه هذا تغير مع دستور 2011، وهو الدستور الذي جعل من الاتفاقيات الدولية تسمو على التشريعات الوطنية، وإن كان حزب العدالة

[61] عبد الرحيم تفنوت، الزلة أكبر من العذر: الخطيب وأحرضان يرفضان التزامات المغرب الدولية بشأن خطة إدماج المرأة، المغرب: جريدة بيان اليوم، 9 دجنبر 1999، ص 31.

[62] جريدة التجديد، المغرب: العدد 29، 11 غشت 1999، ص 96.

[63] محمد ضريف، الحق الديني المغربي: ثلاثية السياسة والتدين والأمن، ط1، المغرب: مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2017، ص 114.

والتنمية يجد مبرره في كون المغرب انتقل من دستور فصل السلطات إلى دستور الحقوق والحريات[64]، فإن ذلك لا يمنع الحزب من المحافظة على مرجعيته الإيديولوجية.

أما من حيث موقف حزب العدالة والتنمية من تعديل مدونة الأسرة لعام 2024 مقارنة مع تعديل سنة 2004، فبدوره عرف مجموعة من التحولات في مرجعية الحزب، إذ أن هذا الأخير لم يقم بأي مسيرات أو تنديدات أو خرجات إعلامية كما سبق وأن فعل ذلك مع تعديل عام 2004، وهو مؤشر يؤكد على وجود نوع من التحول في مرجعية الحزب اتجاه قضية المرأة.

ولم تتمثل المعارضة فقط في حزب العدالة والتنمية وحركة الإصلاح والتوحيد، بل إن معارضة الخطة شملت على أطراف حكومية من الأغلبية، ومن أمثال ذلك، قيام وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، بإحداث لجنة علمية، التي عملت على تقديم تقرير مفصل حول الخطة في 15 ماي 1999. وقد أعربت هذه اللجنة في تقريرها على العديد من التحفظات التي تعارض الهوية المغربية ومبادئ الشريعة الإسلامية[65].

ثانيا: حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية

يعتبر الإنتاج الإيديولوجي الحزبي من بين الأدوار المحورية للفاعل الحزبي، إذ إن الإنتاج الإيديولوجي يعبر عن توجهات وأفكار الحزب في العديد من القضايا التي تشكل إشكالية سياسية واجتماعية لدى الرأي العام، ومن خلال هذه التوجهات يتم ترصيف مواقف الحزب في المذكرات المطلبية للضغط على باقي المكونات الأخرى، سواء الحكومة أو المعارضة[66]، كما الشأن بالنسبة لمسألة المرأة، التي أدت إلى خلاف ما بين الإنتاج الإيديولوجي لحزب العدالة والتنمية والإنتاج الإيديولوجي لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

---

[64] عبد العزيز لعروسي، الدستور المغربي لسنة 2011: ورهانات الممارسة الاتفاقية في مجال حقوق الإنسان، المغرب: المجلة المغربية للقانون والسياسة والاقتصاد، العدد 53، 2023، ص 65.

[65] علال البصراوي، الحقوق الإنسانية للنساء بين القانون ومرجعية حقوق الإنسان، م، س، ص 189.

[66] كوثر لقبيلي، مشاركة المرأة في الحياة السياسة المغربية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة الحسن الثاني – كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – المحمدية، 2019 – 2020، ص 191.

ويجمع مختلف الباحثين، بأن مشاركة حزب الاتحاد الاشتراكي لقوات الشعبية في حكومة التناوب سنة 1998، استهلك فيها كل طاقته وانتهى إيديولوجيا[67].

فحكومة التناوب التي كان يقودها حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، أعطت أهمية كبيرة للإصلاحات الاجتماعية والإدارية، كما عملت على إنعاش وضعية المرأة المغربية[68].

وفيما يتعلق بقضية المرأة في إيديولوجية حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، فإن الحزب كان يدعم الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية، وهو ليس غريبا على الحزب، لكون الخطة وضعها في عهد حكومته التي تزعمها سنة 1998، إذ قام سعيد السعدي كاتب الدولة المكلفة بالرعاية الاجتماعية والأسرة والطفولة، في حكومة عبد الرحمن اليوسفي بوضع خطة إدماج المرأة في التنمية، وهي الخطة التي أثارت ضجة إعلامية كبيرة، وتحول ناقش بين معارض للخطة من قبيل الإسلاميين، والمؤيدين لها، من أمثال حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وأمام هذا النقاش الإيديولوجي حول مسألة المرأة، صدر قرار ملكي سنة 2001، بتعيين لجنة استشارية التي عملت على النظر في مدونة الأحوال الشخصية، والتي تقلدها إدريس الضحاك، وبعده محمد بوستة[69].

ولتحقيق المبدأ التشاركي في إعداد مدونة الأحوال الشخصية، ووضع حد للصراع الإيديولوجي، فإن الملك عمل على استقبال 40 امرأة من مختلف التيارات السياسية والمدنية، واستمع إلى مطالبهن حول تعديل المدونة[70].

إن الصراع حول خطة إدماج المرأة في التنمية، أسهم في تقسيم المجتمع إلى تيارين، تيار مرتبط بالحداثة وتيار ثاني مرتبط بهوية الأمة، ووراء كل تيار مرجعية محددة[71]، وهو ما جعل الصراع يتحول إلى توجيه اتهامات بين

---

[67] منتصر حمادة، صعود أفل الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، مجلة وجهة نظر، العدد 36 – 37، المغرب: 2008، ص 21.

[68] ثريا دينية، المسألة الديمقراطية والأحزاب بالمغرب"، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، أكدال، الرباط، 2006، ص 588.

[69] جميلة المصلي، الحركة النسائية في المغرب المعاصر، اتجاهات وقضايا، مركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الأولى، 2013، ص 258 – 259.

[70] علال البصراوي، الحقوق الإنسانية للنساء بين القانون ومرجعية حقوق الإنسان، م، س، ص 193.

[71] محمد ضريف، الدين والسياسة في المغرب، من سؤال العلاقة إلى سؤال الاستتباع، ط 1، المغرب: 2000، ص 143.

الأطراف، فالمهاجمة بين حزب العدالة والتنمية والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية أصبح عادة تواصلية في تصريحات والخرجات الإعلامية للطرفين[72].

وقد استمر الصراع الإيديولوجي بين الأحزاب السياسية حول مسألة المرأة إلى المرحلة ما بعد دستور 2011، فمذكرة حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، ونظرا للحمولة الحداثية للحزب، فإنه طالب بمجموعة من الحقوق المتعلقة بالمرأة، كمطالبته بإنشاء مجلس أعلى لحقوق النساء، والمساواة بين الجنسين في كافة الحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وضمان المشاركة الفعلية للمرأة في مراكز القرار...[73]، ولا زال هذا الصراع بين المحافظين والحداثيين مستمرا مع النقاشات التي تشهدهما حاليا مدونة الأسرة، إذ إن الحزب لا زال متشبثا بالمساواة في الإرث ومنع التعدد، بما يتماشى مع أفكاره.

[72] إدريس بنيعقوب، استعمال المتغير الديني في التواصل السياسي بالمغرب، دراسة حالة حزب العدالة والتنمية، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية الاقتصادية، أكدال، الرباط، 2022 – 2023، ص 503.

[73] كوثر لقبيلي، مشاركة المرأة في الحياة السياسة المغربية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة الحسن الثاني – كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – المحمدية، 2019 – 2020، ص193 – 194.

خاتمة

إن الحديث عن مبدأ المناصفة ما بين النساء والرجال، وهو المبدأ الذي جاء به الدستور المغربي لسنة 2011، يؤكد على كون هذا المبدأ لا يمكن تنزيله كما تنص على ذلك المواثيق الدولية، وذلك راجع إلى الاختلاف الإيديولوجي الموجود ما بين الأحزاب السياسية بالمغرب.

يتبين لنا في ختام هذه الورقة، هو كون الأحزاب السياسية بالمغرب عرفت مجموعة من التغييرات المرتبطة بأيديولوجيتها، إذ أن نظرة حزب العدالة والتنمية وكذا حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية لقضية المرأة ليست هي النظرة التي كانت تنظر إليها هذه الأحزاب السياسية للمرأة في التسعينيات، وهو ما يشير إلى كون الأحزاب السياسية المغربية عرفت عدة تغييرات على مستوى أيديولوجيتها.

فالصراع الإيديولوجي بين الأحزاب السياسية، يعتبر من بين التحديات التي تواجه التنزيل الفعلي لمبدأ المناصفة ببلادنا، وهو ما جعل العديد من المبادئ المتعلقة بمبدأ المناصفة لم تفعل بعد. أمام هذا الوضع، فقد أصبح اليوم من الضروري العمل على إيجاد حلول، التي تتجاوز ذلك الصراع، بما يخدم مصلحة المرأة المغربية من جهة وباقي أفرد الأسرة من جهة ثانية.

المراجع

الكتب:

- إسماعيل ابن كثير، مختصر تفسير ابن كثير، اختصار وتحقيق: محمد علي الصابوني. المجلد 1، دار القلم العربي.
- إيمان السيد عرفة، المرأة وولاية القضاء، مصر: كلية الحقوق جامعة مدينة السادات.
- جميلة المصلي، الحركة النسائية في المغرب المعاصر، اتجاهات وقضايا، مركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الأولى، 2013.
- خديجة السلاسي، المرأة بين الدين والحداثة/ سياقات وإكراهات الحداثة، في كتاب: المرأة رهان تحديث المجتمع ودمقرطته. المغرب: الملتقى الوطني للمرأة ببني ملال، جمعية الشعلة للتربية والثقافة، 2020.
- رمضان البوطي محمد سعيد، على الطريق العودة إلى الإسلام، ط 11. لبنان: مؤسسة الرسالة، 1992.
- شير الفقيه، المرأة العربية المعاصرة وإشكالية المجتمع الذكوري: رؤية في البعد السيكولوجي لدى الفرد المسلم اتجاه المرأة، ط 1، 2019.
- الطاهر الطاهر سعود، الحركات الإسلامية في الجزائر: الجذور التاريخية والفكرية، ط 1، مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2012.
- عبد السلام هادوش، إدماج المرأة في التنمية في محك السياسة الشرعية، ط1، المغرب: مطبعة النجاح، 2001.
- عبد السلام ياسين، العدل: الإسلاميون والحكم. ط 3، 2018.
- عبد السلام ياسين، عبد السلام، المنهاج النبوي: تربية وتنظيماً وزحفاً، ط 2، 1989.

- عبد السلام، ياسين، الإحسان. ج2، ط2، 2018.

- العتوم ميسون، صورة المرأة في البناء الثقافي – الاجتماعي في الأردن، في كتاب: المرأة العربية من العنف والتمييز إلى المشاركة السياسية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد 70، 2023.

- علال البصراوي، الحقوق الإنسانية للنساء بين القانون ومرجعية حقوق الإنسان، الطبعة الأولى، 2020.

- عمر القراي، حقوق المرأة بين المواثيق الدولية والإسلام السياسي، ط1. مصر: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 1999.

- فاطمة قاسم سبيتي، سياسة الأحزاب، والدين والمرأة في القيادة: لبنان من منظور مقارن، ط 1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015.

- لميس عيتان، وآخرون، المرأة والتنمية في تونس بين الموروث ونزعة التجديد، في كتاب: المرأة والتنمية. الدار البيضاء: أشغال الندوة المغاربية حول: "المرأة والتنمية"، المنظمة بشراكة مع مؤسسة هانز زايدل الألمانية ومجلس جهة فاس – مكناس، يومي 6 و7 مارس 2020، الدار البيضاء، مركز الدراسات في الحكامة والتنمية الترابية، 2020.

- محمد ضريف، الحق الديني المغربي: ثلاثية السياسة والتدين والأمن، ط1، الرباط: مطبعة المعارف، الجديدة، 2017.

- محمد ضريف، الدين والسياسة في المغرب، من سؤال العلاقة إلى سؤال الاستتباع، ط 1.

- محمد ضريف، جماعة العدل والإحسان: قراءة في المسارات. ط 1، المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، 1995.

- محمد محمد مصباح، بين الدعوة والسياسة: كيف أدى التسيس إلى انقسام السلفيين في المغرب، المغرب: المعهد المغربي لتحليل السياسات، 2018.

- مصطفى الخلفي، وآخرون، حركة التوحيد والإصلاح المغربية: البناء والكسب، التطلعات والتحديات، ط 1، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، 2015.

- ميثاق حركة التوحيد والإصلاح، حركة التوحيد والإصلاح، الرباط: الطبع شمس برينت، 2019.

- هاجر منصوري، تفسير القرآن في الإبستيمية المعاصرة: مقاربة تفكيكية نقدية للخطاب حول المرأة في تفسير ابن عاشور، في كتاب: حفريات الخطاب مقالات في منطق المعنى وحدث القراءة. ط1، 2021.

- هشام الهداجي، حقوق المرأة في الفكر الإسلامي المعاصر: محمد شحرور أنموذجا. في كتاب: وضعية المرأة في البلدان المغاربية: الفكرة، القانون، الاجتماع والسياسة. المغرب: مجلة العلوم القانونية، العدد 7.

المجلات:

- عبد الرحم العلام، في الظروف المحيطة بفوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات المغربية: الأسباب والتحديات. مجلة القضاء المدني: العدد 12، 2016.

- عبد العزيز لعروسي، الدستور المغربي لسنة 2011: ورهانات الممارسة الاتفاقية في مجال حقوق الإنسان، المجلة المغربية للقانون والسياسة والاقتصاد: العدد 53، 2023.

- منتصر حمادة، صعود أفل الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، مجلة وجهة نظر: العدد 36 – 37، 2008.

- نادية لهديلي، الحركات الإسلامية في المغرب والمشاركة السياسية: جماعة العدل والإحسان وحزب العدالة والتنمية. مجلة السياسة والقانون: العدد 19، 2019.

- نورة البوهالي، حماية المرأة بالمغرب بين التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية: دراسة مقارنة، مجلة استشراف للدراسات والأبحاث القانونية: عدد خاص، 2019.

الأطروحات:

- إدريس بنيعقوب، استعمال المتغير الديني في التواصل السياسي بالمغرب، دراسة حالة حزب العدالة والتنمية، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية الاقتصادية، أكدال، الرباط، 2022 – 2023.

- ثريا دينية، المسألة الديمقراطية والأحزاب بالمغرب، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، أكدال، الرباط، المغرب، 2006.

- سعيد لعريبي، التمثيلية السياسية للنساء بالمغرب، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة الحسن الثاني، المحمدية، المغرب، 2015 – 2016.

- كوثر لقبيلي، مشاركة المرأة في الحياة السياسة المغربية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة الحسن الثاني، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، المحمدية، المغرب، 2019 – 2020.

الصحف:

- جريدة التجديد، العدد 29، 11 غشت 1999.

- عبد الرحيم تفنوت، الزلة أكبر من العذر: الخطيب وأحرضان يرفضان التزامات المغرب الدولية بشأن خطة إدماج المرأة. جريدة بيان اليوم، 9 دجنبر 1999.

- محتات الرقاص، أحرضان، الخطيب، الفقيه البصري، الفرقاني، الرميد، بنكيران... يعلنون عن ميلاد هيئة لحماية الأسرة. جريدة بيان اليوم، نونبر 2000.